النشاط السياسي للمرأة الخليجية المعاصرة
"دراسة تاريخية"

د. هاشم عبد الرزاق صالح
مدرس / قسم التاريخ / كلية الآداب
جامعة الموصل

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

يتناول هذا البحث واقع النشاط السياسي للمرأة الخليجية ومشاركتها في عملية التنمية التي شهدتها منطقة الخليج العربي بعد اكتشاف النفط فيها واستقلال أقطارها في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. فحصلت المرأة الخليجية على مكتسبات اجتماعية وسياسية عديدة أوصلتها إلى مراكز سياسية وقيادية في المجتمع الخليجي.جاء ذلك بدعم ألأنظمة الحاكمة في الخليج من خلال إصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى إقحام المرأة في العمل السياسي لان ذلك يمثل انعكاس لدرجة التقدم الذي وصل إليه المجتمع.في مقابل تحفظ ومعارضة قوى اجتماعية ودينية ترى في ممارسة المرأة النشاط السياسي خروج عن تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية.

المقدمة:

ثمة شواهد كثيرة تؤكد على أن أوضاع المرأة في منطقة الخليج العربي تمر بتحولات وتطورات عديدة، منذ النصف الثاني من القرن العشرين. خاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اكتشاف النفط في المنطقة. وحصول المرأة الخليجية على فرص التعليم. وانخراطها في سوق العمل. وممارستها لأنشطة اجتماعية وثقافية ضمن إطار الجمعيات والتنظيمات النسوية التي انتشرت على الساحة الخليجية آنذاك.

رغم ذلك ثمة من لا يعد التعليم والعمل وحدهما مؤشراً على ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وتحررها. فالأهم من هذا هو اندماجها في عملية التنمية، والعمل على دعم نفوذها وتأثيرها. وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن حقوقها ومصالحها. وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات وأحداث التغيير. أذ شهدت الأعوام الأخيرة الماضية، وبالتحديد نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الجديد، تطوراً ملحوظاً لأوضاع المرأة الخليجية ومكانتها في المجتمع.. فتزايد الجدل حول أهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية ومنحها حق الانتخاب والترشيح لتساهم بشكل حقيقي وفاعل في تنمية مجتمعها وتطويره.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط ألأضواء على واقع النشاط السياسي للمرأة الخليجية. وأهم المشاكل والعقبات التي اعترضت هذا النشاط. فضلاً عن نتائج وصول المرأة الخليجية، ولأول مرة في تاريخ المنطقة، إلى مواقع قيادية عليا في مجمل الدول الخليجية. ونتيجة لحداثة هذه التجربة فقد أخذ هذا الموضوع حيزاً كبيراً من الاهتمام. وتباينت ردود الأفعال حوله بين مؤيد ومتحفظ ومعارض لنشاط المرأة السياسي. وهذا ما حاولت هذه الدراسة توضيحه في محورين رئيسيين. الأول أختص في تتبع الجذور التاريخية والشرعية لحقوق المرأة في الإسلام. لأنه يمثل القاعدة التي استند أليها الداعين إلى مشاركة المرأة في العملية السياسية. أما المحور الثاني فقد ركز على مسألتين. الأولى استعرضت تجربة الانتخابات التي خاضتها المرأة الخليجية، والنتائج التي تمخضت عنها من إخفاق أو نجاح. والمسألة الثانية تناولت النجاح الذي حققته المراة الخليجية في نشاطها السياسي والمتمثل بوصولها إلى مراكز قيادية وإدارية عليا في المجتمع الخليجي.

المبحث الأول
الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام

ثمة جدل ونقاش طويل حول الحقوق السياسية للمرأة. وهل لهذه الحقوق أصول شرعية منذ الكتاب والسنة. انقسم الفقهاء الى فريقين، فريق مؤيد لهذه الحقوق وآخر معارض أو متحفظ. وانطلق المعارضون لممارسة المرأة النشاط السياسي وتقلد المناصب الإدارية من قوله تعالى: (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى)[1]، ومن قول رسول الله (صلى

الله عليه وسلم) "ما فلح قوم ولو أمرهم امرأة"[٢]. وكذلك استند هؤلاء الى حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار..."[٣]. ومن هؤلاء المعارضين الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، والدكتور عبد الكريم زيدان، والإمام أبو الأعلى المودودي، والأستاذ محمد أبو زهرة وآخرين[٤].

لكن مما لا شك فيه أن نصوص الشريعة الإسلامية قد أكدت على مكانة المرأة في المجتمع. ورفع الإسلام من قيمة المرأة ومنزلتها بعد أن عانت شتى صور الذل والاهانة في عصور ما قبل الإسلام. وقد ارسى الإسلام حقوقاً مشروعة للمرأة. حيث أقر التشريع الإسلامي المساواة بين الجنسين في الواجبات والحقوق. وجعل التفاوت في مسائل توزيع العمل بينهما اعتماداً على طبيعة كل منهما ودوره داخل المجتمع والأسرة. وأبرز تلك الحقوق هي المساواة بين الرجل والمرأة في أصل الخلقة باعتبارها بشراً لا فضل لأحدهما على الآخر إلا بالتقوى والعمل الصالح[٥]. كما ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة في جوانب من التكليف الشرعي والجزاء والثواب في الآخرة. فقال جل شأنه: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا)[٦].

لقد جاء الإسلام ليزيل الحواجز السميكة التي أقامتها العادات والتقاليد في المجتمعات العربية القديمة. وليؤكد أن مساهمة المرأة في الحياة العامة لا تقل أهمية عن مساهمة الرجل. فشاركت المرأة الرجل الصلاة في المساجد، وإن خصصت لها الصفوف الخلفية، ونقلت الحديث وبرعت في مجال الدعوى وسارت في ميادين القتال للسهر على راحة المقاتلين ومعالجة جرحاهم[٧].

ويؤكد قسم كبير من علماء الدين أن ثمة تأصيل شرعي لحق المرأة بممارسة النشاط السياسي. وحقها في المشاركة في الانتخابات البرلمانية (ناخبة ومرشحة) وتقلد المناصب السياسية، انطلاقاً من وقائع ونصوص شرعية وتاريخية أهمها:

– قوله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ) التوبة: ٧١. فولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي أعظم الولايات. وتمثل

جوهر الدين وتتناول جميع مجالات الحياة. منها مسألة الحكم والسياسة وإدارة الدولة التي لا يتحقق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بها[٨].

وثمة من يذكر أن التمكين السياسي للمرأة بدأ منذ الساعات الأولى لنزول الوحي، وطلبه من الرسول (صلى الله عليه وسلم) القراءة (سورة العلق) مما أفزع الرسول (صلى الله عليه وسلم) فلم يذهب عليه الصلاة والسلام الى عمه أو ابن عمه أو صديقه. بل ذهب عليه الصلاة والسلام الى زوجته خديجة (رضي الله عنها) التي قصدت ابن عمها ورقة بن نوفل لتجد عنده الجواب العلمي لما حدث لزوجها. ولم يهمش (عليه الصلاة والسلام) زوجته أو يعزلها عن الأحداث السياسية والعامة حتى وفاتها (رضي الله عنها)[٩].

- شاركت المرأة في أهم الأحداث وأخطرها شأناً زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، السياسية والاجتماعية والعسكرية. فأول شخص دخل الإسلام بعد الرسول (صلى الله عليه وسلم) امرأة. ومن أوائل من استشهد في سبيل الله في الإسلام امرأة (سمية بنت الخياط). ولم ينسى التاريخ ذكرالنساء المهاجرات اللائي تركن أبنائهن وأزواجهن وأموالهن وبلادهن وهاجرن الى المدينة في سبيل دينهن وإعلاء رايته[١٠].
- وعندما انقسم الناس في مكة،في مرحلة صدر الاسلام، الى حزبين. حزب التغيير والدعوة الى الله. وحزب التقديس للعادات والتقاليد. حسمت المرأة موقفها من تلك الأحداث وأعلنت سمية (أم عمار) الانظمام الى الحزب الجديد مع زوجها وابنها. وكانت أشدهم حماسة للتغير والإصلاح[١١].
- وفي بيعة العقبة الثانية، وهي أول معاهدة سياسية لتمكين المسلمين، شاركت المرأة في منتصف الليل في ذلك الاجتماع السياسي الخطير. وبايعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على نصرة دين الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فجاء في قوله تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) الممتحنة: الآية ١٢. فثمة من يرى فيها دلائل شرعية على حق المرأة في إبداء مواقفها السياسية[١٢].

- وفي أول لجوء سياسي للمسلمين عند ملك الحبشة شاركت المرأة في هذه الهجرة بلا تمييز مع الرجل. فهاجرت رقية بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مع زوجها عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وليلى بنت أبي حثمة، وسهيلة بنت سهيل بن عمر. كما قامت أم سلمة بتدوين أبرز وقائع الهجرة الى الحبشة في رواية طويلة وشائقة[١٣].
- وكان للمرأة دور إيجابي في صلح الحديبية عندما أشارت أم المؤمنين (أم سلمة) على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كيف يتغلب على العصيان المدني السلبي من أصحابه. وأخذ برأيها عندما أشارت إليه بأن يخرج إليهم وينحر. فإذا رأوه فعلوا مثله.. وهكذا كان[١٤].
- ومن الحقوق السياسية التي منحها الإسلام للمرأة أنها إذا أجارت أحداً من الأعداء المحاربين كان لها ذلك. فقد قالت ام هانئ للنبي (صلى الله عليه وسلم) يوم فتح مكة "إنني أجرت رجلين من أحمائي" فقال (صلى الله عليه وسلم) "قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ"[١٥]. ويعد قبول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لإجارة المرأة أحد الأدلة على أهليتها السياسية وثقته في تقديرها وتصرفاتها المتعلقة بمصلحة الأمة.
- كما تولت المرأة الحسبة على الأسواق والدور والمصانع وضبط الأسعار والموازين وصلاحية البضائع للاستهلاك. كما حدث مع الشفاء بنت عبد الله، وسمراء الأسدية. وهذا من أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وعلى ذلك استند قسم من علماء المسلمين في إجازة تولي المرأة المناصب القيادية (الولاية العامة)[١٦]. وقد علق على هذه المسألة الشيخ محمد الغزالي رحمه الله في كتابه (الإسلاميون والمرأة) بقوله: "القصة ليست قصة أنوثة وذكورة، إنها قصة اخلاق وقدرتها ومواهب نفسية واستعدادات علمية قد تتوافر في المرأة ولا تتوافر في رجال كثيرين"[١٧].

إذاً يمكن القول أن ثمة حقوق أقرها الإسلام للمرأة بصورة صريحة تتعلق بكافة المجالات منها: حق الولاية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حق إبداء الرأي، حق المشاركة في غنائم الحرب، حق إجارة المحارب، حق البيعة، وغيرها من الأمور التي أتاح الإسلام من خلالها للمرأة المشاركة في جوانب سياسية معينة[١٨].

واستناداً الى الحقوق العامة والسياسية التي أقرها الإسلام للمرأة، فقد أجاز بعض المفكرين والمتخصصين بشؤون المرأة عدداً من الحقوق السياسية للمرأة منها:

- يجوز للمرأة شرعاً ان تكون عضواً في مجلس الشورى. لكونه دور رقابي ويقدم المشورة. وهو من الواجب الكفائي، أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- يجيز الشرع أن تتقلد المرأة كل المناصب التي يتقلدها الرجل. ولكن الفقهاء اختلفوا على منصب واحد هو رئاسة الدولة (الإمامة). حيث اشترط عدد من الفقهاء ضرورة الذكورة في الإمامة.
- عندما أكد الإنسان على إنسانية المرأة وامتلاكها الفكر والعاطفة والعقل فهي مؤهلة لأن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. فلها المقدرة على المساهمة في التعمير والتنمية والتغيير.
- أكد هؤلاء على أنه لا يوجد نص قاطع في الكتاب والسنة يحرم عمل المرأة السياسي. والأصل في الشيء الإباحة. وعليه فإن كل الوظائف السياسية، دون رئاسة الدولة، تعد مباحة للمرأة، شرط أن تكون مؤهلة[١٩].

واستناداً الى هذه المعطيات الشرعية والتاريخية ذهب كثير من الفقهاء المعاصرين الى جواز إدلاء المرأة بصوتها في الانتخابات منهم الدكتور مصطفى السباعي في كتابه (المرأة بين الفقه والقانون)، والدكتور محمد فؤاد عبد المنعم في كتابه (مبدأ المساواة في الإسلام من الناحية الدستورية...)[٢٠]. ومن الفقهاء المعاصرين من أجاز أن تكون المرأة نائبة في المجالس البرلمانية. كالدكتور محمد الخالدي في كتابه (قواعد نظام الحكم في الإسلام)، والدكتور يوسف القرضاوي والاستاذ محمد عزت دروزة (المرأة في القرآن والسنة) وغيرهم. واختلف الفقهاء في حكم تولي المرأة الإفتاء والقضاء بين مجيز ومعارض[٢١]. وتجدر الإشارة هنا الى أن معظم الحركات الإسلامية قد أجازت اشتراك المرأة في العملية السياسية سواء ناخبة أو مرشحة للمجالس النيابية. وعده حقاً طبيعياً منحه الإسلام للمرأة[٢٢].

المبحث الثاني

المشاركة السياسية للمرأة الخليجية:

تُعد قضية المشاركة السياسية من أهم القضايا التي تواجهها المجتمعات عامة، والمرأة بشكل خاص، لأنها تتعلق بكافة جوانب الحياة، فالعمل السياسي ليس مجرد المشاركة في الانتخابات ودخول المجالس التشريعية، وإنما أيضا المشاركة في عملية التنمية بأبعادها المختلفة. وقد أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية مطلباً ملحاً، أذ لم تكن المرأة في الخليج العربي بعيدة عن التطورات الاجتماعية والسياسية التي تحدث من حولها بل كان حضورها الواضح في كافة المجالات.

وتجدر الإشارة بأنه لا يوجد في دساتير الدول الخليجية ما يمنع المرأة من ممارسة الأنشطة السياسية والوظائف العامة، فقد ساوت دساتير هذه الدول بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وأكدت جميعها على أن باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم، وأن المواطنين جميعهم متساوون أمام القانون[٢٣].

أولاً: المرأة الخليجية والانتخابات:

– المرأة الكويتية:

رغم عمومية الدساتير الخليجية في الحقوق والواجبات للمواطنين، إلا أن الأنظمة السياسية الخليجية تتفاوت فيما بينها من حيث موقفها من التمكين السياسي للمرأة. ففي دولة الكويت، ذات التجربة البرلمانية العريقة، حددت المادة الأولى من قانون الانتخابات لعام ١٩٦٢ حق الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة على المواطنين من الرجال دون النساء. أذ جاء في هذه المادة "لكل كويتي من الذكور بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة حق الانتخاب"[٢٤] الأمر الذي أثار استياءً نسائياً مبكراً. فنظمت بعض النساء المنتميات الى الجمعيات النسائية في الكويت مؤتمراً نسائياً عام ١٩٧١، طالبن فيه منح المرأة حق التصويت. ورفعن مطالبهن الى مجلس الأمة الكويتي لمناقشتها، فتقدم النائب (سالم المرزوق) بمشروع قانون يمنح المرأة الكويتية المتعلمة حق الانتخاب: وفي عام ١٩٧٥ تجددت المطالبة بمنح المرأة حقوقها

السياسية، حيث قدم نائبان في مجلس الأمة، أول مشروع قانون مفصل يعطي النساء حقوقهن السياسية كاملة بالترشيح والانتخاب، وفقاً لنص المساواة التي أقرها الدستور الكويتي[٢٥].

وفي ١١ شباط ١٩٨٠ أوضح ولي عهد الكويت آنذاك ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح (١٩٣٠-٢٠٠٨)موقف الحكومة الداعم للمطالب السياسية للمرأة، حيث صرح قائلاً: "أما الأخت الكويتية فاننا جميعاً نذكر لها بالاعتزاز والتقدير الدور الكبير الذي أدته وتؤديه في صمت ومثابرة لخدمة الوطن والمجتمع داخل الأسرة وخارجها على امتداد تاريخ الكويت... وقد آن الأوان في رأيي ليأخذ تقديرنا لدور المرأة الكويتية صورته العملية الفعالة بأن ندعوها الى المشاركة في انتخاب أعضاء المجالس النيابية، وسأعمل على طرح الأمر للدراسة والمشاورة حتى يجد سبيله للتنفيذ في وقت قريب"[٢٦].

وتجددت محاولات بعض النواب في الاعوام ١٩٨١ و١٩٨٦ و١٩٩٢ و١٩٩٤ للحصول على قانون يمنح المرأة حقها في الانتخاب والترشيح. لكن لم تكلل أي منها بالنجاح نتيجة اصرار القوى المحافظة في مجلس الأمة على رفض مشاركة المرأة في الحياة السياسية[٢٧].

بعد ثلاثة أيام من اجتياح الجيش العراقي للكويت يوم ٢ آب ١٩٩٠، خرجت مظاهرة نسائية، انطلقت من مسجد العادلية، ضمت ما بين (٤٠٠-٥٠٠) امرأة سرن في شوارع الكويت مرددين شعارات تؤيد النظام الكويتي الموجود في المنفى، مثل هتاف (الله، الوطن، الأمير) ومنددين بالنظام العراقي، ومطالبين بخروج الجيش العراقي من الكويت. وبعد عودتهن الى المسجد تبادلن الأسماء والعناوين وأرقام الهواتف، ليشكلن أول نواة لما سمي بـ (المقاومة الكويتية للغزو)[٢٨].

وفي ٩ آب أصدرت الناشطة الكويتية (هداية سلطان) بالاشتراك مع مجموعة من النساء صحيفة سياسية مكتوبة بخط اليد، أكدت على الولاء للحكومة الكويتية في المنفى. وكذلك قدمت النصائح للكويتيين في كيفية تعاملهم مع الظروف الاستثنائية وتولت مجموعة من النساء عملية استنساخ تلك الصحيفة وتوزيعها على مناطق مختلفة من الكويت، فضلا عن قيام بعض النسوة بتهريب الأسلحة والذخيرة والأموال عبر نقاط التفتيش ونقل المعلومات عن الجيش العراقي، وإيصالها الى المسؤولين عنهن[٢٩].

وبعد جلاء القوات العراقية استأنفت الكويتيات حملة المطالبة بالحقوق السياسية، مستندين الى قناعة واثقة بأن القيادة السياسية ستثمن اسهاماتهن في المقاومة. وقد عبرت الناشطة الكويتية (مليحة الفودري) عن ذلك بقولها:"المرأة يجب أن تحصل على حق التصويت اعترافاً بكل تضحياتها، وهي تعتقد أن هذا أقل ما ينبغي أن يعطى لها. والنساء لسن في حاجة الى دروس في الوعي السياسي، لقد شاركن في المقاومة بتلقائية". وأكدت (آمال الرشود) هذا الموقف بقولها:"أظهرت النساء الشجاعة أثنا الاحتلال، وضحين بأنفسهن من أجل الوطن في مناسبات عديدة، ينبغي مكافأة النساء على ذلك بالسماح لهن بالمشاركة في السياسة، واعطائهن حقوقهن المشروعة كما وردت في الدستور"[٣٠].

طرحت النساء الكويتيات مطالبهن في المجلات والصحف، وبهدف كسب تأييد النخب المثقفة في المجتمع لصالح هذه المطالب، افتتحت (رشا الصباح)، مساعد رئيس جامعة الكويت آنذاك، أول ديوانية نسائية في الكويت قبيل حرب الخليج الثانية، حضر جلساتها أساتذة الجامعة وسياسيين ومثقفين، طرحت فيها حقوق المرأة الانتخابية. وبعد حرب الخليج استأنفت تلك الديوانية نشاطها، وأوضحت (نجمة الخرافي)، استاذة علم النفس في جامعة الكويت، في محاضرة لها نظمت في هذه الديوانية، أن النساء "حين يطالبن بحقهن في التصويت والانتخاب لا ينوين التنافس مع الرجال، بل المشاركة في اعادة بناء البلاد"[٣١].

حاولت الحكومة الكويتية تعديل بعض أوضاع النساء في مسعى لاسترضائهن ولتحسين صورة البلاد في الخارج، فبادرت عام ١٩٩٤، بالتوقيع على (اتفاقية السيداو)[٣٢] لتكون الكويت أول دولة خليجية توقع على الاتفاقية، الا أنها تحفظت على البند الخاص بالحقوق السياسية للنساء[٣٣].

شكل يوم ١٦ آيار ١٩٩٩ انعطافة تاريخية مهمة في تاريخ الحركة النسائية في الكويت عندما أصدر أمير الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح (١٩٧٧-٢٠٠٦)مرسوم قانون لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب ليمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح تقديراً لدور المرأة في بناء وتنمية المجتمع الكويتي. واعتباراً من الانتخابات المقرر اجراؤها عام ٢٠٠٣، وقد أقر مجلس الوزراء الكويتي هذا المرسوم، لكن مجلس الأمة عرقل

هذا المرسوم واسقطه، على أساس أن صدوره جاء أثناء مدة الحل الدستوري لمجلس الأمة، وكذلك عدم توفر شرط الضرورة وفقاً للماد (١٧) من الدستور الكويتي[٣٤].

ثمة من يشير الى أن تعطيل المرسوم جاء نتيجة موقف القوى الاسلامية المتحالفة مع القوى القبلية ورفضهم منح المرأة حقوقاً سياسية لمخالفة ذلك آراء السلف في "عدم صلاحية المرأة في القيام بالولاية العامة". لذلك رفضت الحركة السلفية في الكويت، رفضاً قاطعاً، ترشيح المرأة نفسها في الانتخابات، لكنهم لم يعارضوا مشاركتها في التصويت، تحت مسوغ أن للمرأة حقين، حق الانتخاب، وحق الترشيح والانتخاب وكالة. وهذا جائز، أما الترشيح فلا يقره الاسلام لأنه ولاية[٣٥]. فيما أصر (خالد سلطان)، أحد رموز التيار السلفي في الكويت، على ضرورة ابعاد المرأة عن الحياة السياسية لأن ذلك "سيجبرها على الظهور في الأماكن العامة. وهذا ما يخالف شرع الله". ويوافق هذا المواقف تصريح أحد علماء الدين في الخليج عندما قال "... فالمرأة لا تُشجع على دخول المعترك السياسي، لأن المرأة قارورة، ومن صفات القارورة أنها سريعة الانكسار. فالمحل الصالح والنظيف هو بيتها، فاذا ما خالفت أمر ربها ودخلت المجالس النيابية والبلدية فانها ترتكب عدة محظورات منها الاختلاط"[٣٦].

أثار قرار الرفض حفيظة النساء والتنظيمات النسائية في الكويت، وقدمن طعناً للمحكمة الدستورية العليا ضد وزير الداخلية، ورئيس مجلس الأمة، بعدم دستورية قرار الرفض لكن المحكمة رفضت الطعن المقدم لأسباب شكلية تتعلق بطريقة رفع الدعوى[٣٧]. واستمرت محاولات النساء والمتعاطفين معهم من النواب الكويتيين تعديل قانون الانتخاب لصالح النساء، في الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ و٢٠٠٤. كما جدد أمير الكويت الشيخ جابر الدعوة الى ضرورة إقرار مشروع قانون يقضي بمنح النساء حقوقهن السياسية. وذكر الأمير في كلمته التي ألقاها نيابة عنه رئيس الوزراء آنذاك الشيخ (صباح الأحمد الصباح)، بمناسبة افتتاح دورة جديدة لمجلس الأمة في تشرين الأول ٢٠٠٤، قائلاً:"بات من الضروري أن تمارس المرأة الكويتية حقوقها في التصويت والترشيح لمجلس الأمة" مضيفاً أن "منح النساء حقوقهن السياسية أمر لا بد منه لتوسيع القاعدة الانتخابية وتحقيق اصلاحات سياسية عميقة"[٣٨] لكن مرة أخرى رفض مجلس الأمة الكويتي مشروع القانون.

في ١٦ آيار عام ٢٠٠٥، وبعد جدل ونقاش دام قرابة أربعين عاماً، أقر مجلس الأمة التعديل على قانون الانتخابات بما يعطي للمرأة حق الترشيح والتصويت في الانتخابات بأغلبية (١٢) صوت، حيث أضيف الى المادة الأولى من قانون الانتخابات، والمادة الثالثة من قانون المجلس البلدي عبارة "للمرأة حق الترشيح والانتخاب والتعيين في عضوية المجلس البلدي"[٣٩]. وبذلك تمكنت المرأة الكويتية أن تخوض أولى تجاربها السياسية من خلال مشاركتها في الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران ٢٠٠٦ كناخبة ومرشحة، مسجلة أعلى نسبة حضور، حيث بلغ عدد الناخبات (١٩٥) ألف، يمثلن تقريباً ٥٧% من اجمالي عدد الناخبين المسجلين، كما وصل عدد المرشحات الى (٢٧) مرشحة يمثلن ١١% من اجمالي عدد المرشحين البالغ عددهم (٢٥٣)[٤٠]، ورغم عدم فوز أي من المرشحات في تلك الانتخابات الا أنها عُدت خطوة أولى ومهمة في مسيرة الحياة السياسية للمرأة الكويتية.

وفي انتخابات عام ٢٠٠٨، خاضت المرأة الكويتية، للمرة الثانية، تجربتها الثانية في مدة زمنية قياسية، وخبرة متواضعة، وشكلت النساء نسبة ٥٥,٤% من اجمالي عدد الناخبين، ورشحت (٢٧) امرأة مقابل (٢٧٤) مرشحاً أي بنسبة ٩,٥٨%. ونتيجة تشتت أصوات النساء، وتأثير العامل الطائفي والقبلي، وتدني مستوى أداء المرشحات في الحملات الانتخابية، وقلة حضورهم في المجتمع، فقد أخفقت المرأة الكويتية مرة أخرى في الحصول على فوز في هذه الانتخابات، وتوضح الناشطة (عائشة الرشيد) أحد هذه الأسباب بقولها "إن العديد من الناخبات لا يعرفن الى من يقترعن، وكم عدد الأصوات التي هي من حقهن التصويت لها"[٤١].

– المرأة البحرينية:

سبقت المرأة في البحرين غيرها من نساء الخليج في الخروج من الإطار التقليدي الموروث الذي يقصر نشاط المرأة داخل منزلها، الى مشاركة الرجل في الحياة العامة. ويعود ذلك الى التعليم المبكر للفتيات، ودخول المرأة البحرينية بقوة الى سوق العمل. فضلاً عن تنامي حركة الاصلاح الوطني في النصف الأول من القرن العشرين، ومساندة المرأة البحرينية لهيئة الاتحاد الوطني التي تأسست كحركة وطنية ضد الانتداب البريطاني، من خلال مشاركة

النساء في المظاهرات المناوئة للاستعمار، ومخاطبة إحداهن الجمهور، مطالبةً باعطاء المرأة حقوقها وبخلع الحجاب[٤٢].

كما كان للمرأة البحرينية مساهمات في أوجه النشاط العام، منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فشاركت خمس سيدات في انتخابات المجلس البلدي لعام ١٩٥١ كمرشحات، لكن هذه المشاركة انتهت نتيجة صدور قانون الانتخابات للمجلس الوطني عام ١٩٧٣، الذي أعطى حق الترشيح والانتخاب للرجال فقط[٤٣]. لذلك رفعت جمعيتي (نهضة فتاة البحرين وأوال النسائية) رسالة احتجاج الى المجلس الوطني، تستنكران فيها عدم السماح للمرأة بالمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي، وطالبت برفع هذا الغبن عن النساء في الانتخابات القادمة، ولكن حل المجلس الوطني في عام ١٩٧٥ إثر أزمة مع الحكومة أدى الى توقف الحياة النيابية في البحرين لمدة (٢٥) عاماً[٤٤].

بعد حرب الخليج الثانية، حدثت تحولات جديدة في المجتمع البحريني، وبرز دور المرأة البحرينية بشكل أوضح، وتفاعلت النخبة المثقفة من النساء مع حركات الاحتجاج التي حصلت في البحرين فيما بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٨، والتي عرفت بـ (الانتفاضة الدستورية) التي طالبت بمعالجة الأحوال المتدهورة في البلاد، ودعت للعودة الى الديمقراطية الدستورية كقناة شرعية يشارك من خلالها جميع المواطنين، فاتخذ الرد الشعبي للأزمة شكل حملات لكتابة العرائض بهدف احداث تغيير لصالح جميع فئات المجتمع البحريني[٤٥].

رفع المحتجون، والبالغ عددهم (٢٥) ألف شخص (في بلد مجموع سكانه ٣٥٠ ألف) عريضة الى أمير البلاد آنذاك الشيخ عيسى بن سليمان آل خليفة(١٩٦١-١٩٩٩) يطالبونه فيها بتحقيق المطالب الشعبية، ومنها الديمقراطية والاصلاح السياسي، وتعزيز الوحدة الوطنية، ومنح النساء فرصة المشاركة في العملية السياسية. وتأتي أهمية هذه العريضة من ارتفاع نسبة النساء المشتركات فيها، حيث بلغ عددهن (٦ آلاف امرأة) أي حوالي ٢٥% من العدد الكلي[٤٦]. وعلى اثر ذلك قامت السلطات الأمنية في البحرين بحملة اعتقالات طالت الشخصيات القيادية في المعارضة البحرينية، كما تعرضت الناشطات (عزيزة البسام وحصة

الخميري ومنيرة فخرو) للفصل من وظائفهن بسبب الاشتراك في كتابة العريضة، وهددت البقية بالفصل غير القانوني من العمل إن لم يسحبنّ تواقيعهن من العريضة[٤٧].

بعد تولي الشيخ (حمد بن عيسى) مقاليد الحكم في٦ أذار١٩٩٩، صرح في خطاب موجه للشعب البحريني في ١٦ كانون الأول ١٩٩٩، عن نية الحكومة البحرينية بمنح المرأة الحق في الترشيح والانتخاب في المجالس البلدية المقبلة، فعُد هذا التصريح بمثابة نقلة نوعية في المسيرة السياسية للمرأة البحرينية[٤٨]. وعلى أثر ذلك شاركت المرأة البحرينية في الاستفتاء العام على ميثاق العمل الوطني المكمل للدستور البحريني في شباط ٢٠٠١. وبموجب الدستور الجديد شاركت المرأة البحرينية في الانتخابات النيابية والبلدية التي أجريت عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، حيث خاضت ثماني سيدات الانتخابات من أصل (١٨٢) مرشحاً. وعلى الرغم من تسابق جهات حكومية ودولية لدعم المرشحات مالياً وقانونياً واعلامياً، تمثلت بالمجلس الأعلى للمرأة في البحرين، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، إلا أن جميع المرشحات أخفقن في الحصول على نتائج إيجابية، باستثناء الناشطة (لطيفة القعود) التي استطاعت الحصول على عضوية المجلس النيابي بعد فوزها بالتزكية في انتخابات عام ٢٠٠٦[٤٩]، والتي عُدّت تغييراً ايجابياً لواقع المشاركة السياسية للمرأة في البحرين.

– المرأة الاماراتية:

شجع الشيخ (زايد بن سلطان آل نهيان) رئيس دولة الامارات، منذ قيامها عام ١٩٧١م، على مشاركة المرأة في ميادين العمل الوطني، مؤكداً أن للفتاة الحق بالعمل في جميع المجالات ولا عوائق أمامها. لكن وعند تأسيس المجلس الوطني الاتحادي عام ١٩٧٢، والمكون من (٤٠) عضواً موزعين على الامارات السبع، ظلت الحكومات المتعاقبة تخلو من أي حضور نسائي في هذا المجلس أو مجلس الوزراء، على الرغم من اعلان الشيخة (فاطمة بنت مبارك)، عقيلة رئيس الدولة في عام ١٩٩٨ أنه "سيتم تعيين نساء بصفة مراقبات في المجلس لتدريبهن على تعيينهن في نهاية الأمر أعضاء أصليين" مضيفةً أن "دخول المرأة

الاماراتية العمل السياسي في الدولة أصبح اليوم أمراً وارداً وضرورياً، خاصة بعد كل ما حققته في جميع المجالات"[٥٠].

وقد شهدت السنوات الأخيرة دخول النساء الاماراتيات الى قطاعات كانت تُعد في السابق حكراً على الرجال، وأظهرت تقارير رسمية تؤكد تولي النساء إدارة شركات ضخمة في قطاعات مختلفة[٥١]. ونتيجة لنجاح التجربتين الادارية والتعليمية للمرأة الاماراتية صرح الشيخ (سلطان بن زايد آل نهيان) نائب رئيس مجلس الوزراء، مطلع عام ٢٠٠١، أن مشاركة المرأة الاماراتية في المجلس الوطني أصبحت وشيكة "لما سوف تحدثه هذه المشاركة من إثراء للعمل السياسي داخل البلاد"[٥٢]. وفعلاً تم عام ٢٠٠١ إشراك المرأة في المجلس الاستشاري الوطني لامارة الشارقة بخمس سيدات، فضلا عن حضورها جلسات المجلس الوطني الاتحادي، والاشتراك في مناقشة كافة القضايا الوطنية، فسجلت المرأة الاماراتية بذلك أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني والسياسي[٥٣].

وقد أعلن رئيس الدول في خطابه بمناسبة العيد الوطني لدولة الامارات عام ٢٠٠٥، تبني الدولة لأسلوب يمزج الانتخاب بالتعيين في اختيار أعضاء المجلس الوطني (البرلمان) وذلك بوصول نصف أعضاء المجلس عن طريق الانتخابات المقرر اجرائها عام ٢٠٠٦، وأن للمرأة نصيب من هذه الانتخابات[٥٤]. وفي كانون الاول ٢٠٠٦ شهدت الامارات العربية المتحدة إجراء أول انتخابات تشريعية لاختيار (٢٠) عضواً هم نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، وقد ترشحت بالفعل (٦٥) امرأة. ورغم وجود هذا العدد الكبير من المرشحات الا أنه لم تستطع سوى امرأة واحدة فقط الحصول على عضوية المجلس عن طريق الانتخاب، وهي الدكتورة (أمل عبد الله جمعة القبيسي) عن امارة أبو ظبي. واستدركت الحكومة هذا الخلل وعينت ثماني سيدات في المجلس ذاته، لترتفع نسبة النساء بالمجلس الى (٢٢,٥%) من اجمالي عدد الأعضاء، وهي نسبة مقاربة للمعدلات العالمية[٥٥].

– المرأة العُمانية:

وتُعد سلطنة عُمان، بالرغم من حداثة تجربتها السياسية، أذ أنشأ مجلس الشورى العماني عام ١٩٩١، أول دولة من بين دول مجلس التعاون الخليجي تمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب[٥٦] أذ بدأ اشراك المرأة العمانية في ترشيحات الدورة الثانية لانتخابات مجلس الشورى العماني (١٩٩٤-١٩٩٧) لكن هذه المشاركة اقتصرت على محافظة مسقط وحدها. وكانت النتيجة فوز امرأتين بعضوية المجلس من اصل أربع مرشحات، وهما ذات المرأتان اللتان فازتا بانتخابات المجلس خلال دورته الثالثة (١٩٩٨-٢٠٠٠)[٥٧].

وخلال الدورة الرابعة للمجلس، أقرت الدولة قوانين انتخابية جديدة، سمحت بمشاركة أكبر للنساء في عملية التصويت. وفي انتخابات عام ٢٠٠٠ بلغ عدد النساء المشاركات في التصويت (٥٢,٥٠٠) امرأة. وبلغ عدد المرشحات (٢١) امرأة، مقابل (٥١٩) مرشح فازت منهن ايضا امرأتان فقط[٥٨]. ويبدو أن تأثير العامل الديني والاجتماعي في المجتمع، خاصة في الولايات والمناطق الواقعة خارج العاصمة مسقط، حال دون فوز أعداد أخرى من النساء في تلك الانتخابات رغم العدد الكبير من النساء المشاركات في التصويت.

وفي تشرين الأول ٢٠٠٣، صدر مرسوم سلطاني باجراء تعديلات على بعض أحكام نظام مجلس الدولة ومجلس الشورى، تتضمن زيادة أعضاء المجلس، فتم زيادة تمثيل النساء في المجلس من خمس الى سبع نساء، لتصل نسبة مشاركة المرأة في مجلس الدولة العماني الى (١٢%) من إجمالي الأعضاء[٥٩].

كما شهدت انتخابات المجلس (٢٠٠٥-٢٠٠٦) تنافساً شديداً بين (٥٠٦) مرشحين من بينهم (١٥) امرأة، للفوز بـ (٨٣) مقعد، استطاعت امرأتان الفوز فيها، هما (لجينة محسن الزعابي) سيدة أعمال، و(رحيلة عامر الريامي)، مديرة سابقة للتخطيط بوزارة التربية. ورغم هذا الفوز الا أن ثمة من عده "فوزاً ناقصاً" وذلك لكون المرأة العمانية قد سبقت مثيلاتها في الدول الخليجية الأخرى من حيث المشاركة في العمل السياسي، ومرت بأكثر من تجربة انتخابية[٦٠].

- المرأة القطرية:

وفي قطر، أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني(١٩٩٥-) مرسوم رقم (١٧) في ١٩٩٨/٧/١٨، الخاص بنظام الترشيح والانتخابات للمواطنين القطريين لعضوية المجلس البلدي المركزي، والذي نص على منح حق الانتخابات لكل قطري (أو قطرية) بالغ من العمر ١٨ سنة. كما نص على اقرار حق الترشيح لكل قطري (أو قطرية) بالغ من العمر ٢٥ سنة وفق شروط معينة[٦١]. فشجع ذلك ست سيدات قطريات على ترشيح أنفسهن لانتخابات المجلس البلدي التي أجريت في ٨ آذار ١٩٩٩ للتنافس على مقاعد المجلس البلدي البالغ عددها (٢٩) مقعداً، ولم تتمكن أي من المرشحات من الفوز في هذه الانتخابات، لحداثة تجربة العمل السياسي للمرأة القطرية، وعدم استيعاب المجتمع القطري لفكرة ممارسة المرأة لدور سياسي أو عام في الحياة القطرية[٦٢].

رغم عدم فوز المرأة القطرية في الانتخابات، الا أن مسألة اشراك المرأة في العملية السياسية أثار جدلاً واسعاً في المجتمع القطري، بين مؤيد ومتحمس لانجاح هذه التجربة الديمقراطية، وبين معارض بشدة لمشاركة المرأة[٦٣]. وحول هذا الموضوع أشار أحد الباحثين قائلاً:"أن الدعوة لمشاركة المرأة القطرية "ترشيحاً وانتخاباً" قوبلت برفض مجموعة الأصوليين الذين تقدموا برأيهم هذا من خلال مذكرة لمجلس الشورى القطري، الأمر الذي جعل من قضية مشاركة المرأة تحتل المرتبة الأولى في سلم القضايا الانتخابية، حتى أنها غطت –الى حد ما– على كون هذه الانتخابات هي الأولى في دولة قطر"[٦٤].

رغم ذلك تابعت المرأة القطرية نشاطها السياسي، حيث خاضت في ٧ نيسان عام ٢٠٠٣ الانتخابات البلدية. ورغم ارتفاع نسبة المشاركة النسائية في التصويت، لم تنجح إلا امرأة واحدة في الحصول على المقعد البلدي بالتزكية، لتكون أول امرأة تحصل على عضوية المجلس البلدي المركزي(لأنها فازت بالتزكية) في تاريخ قطر[٦٥]. وفي العام ذاته شاركت المرأة القطرية في عملية التصويت على الدستور الدائم للبلاد، الذي جرى في ٢٩ نيسان ٢٠٠٣[٦٦]. وفي انتخابات نيسان ٢٠٠٦، والتي تميزت بحضور نسائي مكثف، تمكنت السيدة (شيخة الجفيري) من الحصول على أعلى نسبة من الاصوات (٨٠٠) صوت انتخابي، لتحقق الفوز بعضوية المجلس البلدي[٦٧].

– المرأة السعودية:

على الرغم من تزايد أعداد النساء السعوديات الحاصلات على مؤهلات علمية، وفي مختلف التخصصات، الا أن المرأة السعودية تظل هي الأقل حظاً من بين مثيلاتها في دول مجلس التعاون من حيث الحقوق السياسية والاجتماعية. ولم يكن للمرأة السعودية أي دور في الحياة السياسية. وخلال أزمة الخليج الثانية، وتحديداً في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٠، نظمت (٤٦) امرأة سعودية مسيرة في العاصمة الرياض، تطالب بالسماح للسعوديات بقيادة السيارات، معلنين تذمرهم من كون العربية السعودية هي البلد الوحيد في العالم الذي يمنع المرأة من قيادة السيارة[٦٨]. وقادت تلك النسوة سياراتهن وهن متبرجات، وتتقدم المسيرة ثلاث نساء يهتفن "قيادة" وتردد بقية المجموعة "حرية". وفي نهاية المسيرة رفعن خطاباً الى حاكم الرياض آنذاك الأمير (سلمان بن عبد العزيز)، احتوى على حجج ومسوغات مطاليبهن[٦٩]، مما أثار حفيظة المؤسسة الدينية في المملكة العربية التي أصدر رموزها فتاوى تنص على تحريم قيادة المرأة للسيارة[٧٠].

وفي العام ذاته رفع عدد من الشخصيات الاجتماعية المعروفة في المملكة مذكرة عام ١٩٩٠ الى الملك آنذاك فهد بن عبد العزيز(١٩٨٢–٢٠٠٥) تضمنت عدداً من المطالب الاصلاحية كان أحدها منح المرأة فرصة المشاركة بصورة أكبر في الحياة العامة[٧١]. الا أن رئيس مجلس الشورى آنذاك الشيخ (محمد بن ابراهيم بن جبير) أشار بوضوح في ذلك الوقت الى أنه "لا تفكير في إشراك المرأة في عضوية المجلس لاعتبارات دينية واجتماعية"[٧٢].

نتيجة لتأثير عوامل داخلية، وضغوطات خارجية، غيرت القيادة السعودية من موقفها تجاه المشاركة السياسية للمرأة، عندما قررت السماح للمرأة السعودية بحضور جلسات مجلس الشورى (تأسس منذ عام ١٩٢٤)، وابداء الرأي بشأن الأمور التي تخص المرأة والأسرة. لذلك سارع رئيس مجلس الشورى يوم ١٩٩٩/١٠/٢ بالتأكيد على أنه "لا يمانع من حيث المبدأ حضور المرأة جلسات المجلس، مقدراً دورها في المجتمع" وأضاف "نحن في مجلس الشورى، وفي أي مكان عندما تدعو الحاجة لأن نأخذ رأي المرأة في أمر من الأمور، سواءً كان يخصها في نفسها كامرأة أو امراً هي بارزة فيه، فليس هناك ما يمنع اطلاقاً من أن يستشير

المجلس برأيها ويستشيرها ويطلع على خبرتها"[٧٣]. وفي اليوم التالي ١٩٩٩/١٠/٣ وخلال اجتماع مجلس الشورى، حضرت الاجتماع، ولأول مرة، (٢٠) سيدة، تابعن مداولات المجلس من الشرفة المطلة على قاعة الجلسات. وكذلك أتاح مجلس الشورى في تشرين الأول ٢٠٠٣ الفرصة للمرأة للاشتراك في مناقشة بعض القضايا التي تتعلق بالشؤون الاسلامية وحقوق الانسان وقضايا المرأة[٧٤].

وفيما يتعلق بالانتخابات، فقد كان للمملكة موقف واضح من مشاركة المرأة في الانتخابات التي أعلنت الحكومة السعودية في تشرين الأول عام ٢٠٠٣، عن عزمها السماح باجراء أول انتخابات بلدية في المملكة، أذ رُفضت مشاركة عدد من النساء اللاتي بادرن باعلان استعدادهن للترشيح. وقد برر رئيس لجنة الانتخابات البلدية هذه المعارضة بأن "ضيق الوقت لا يسمح بذلك" مما أثار استنكاراً دولياً وداخلياً، حيث طالبت بعض الناشطات السعوديات الحكومة بتخصيص نسبة للنساء (كوتا) في المجالس البلدية، عوضاً عن عدم السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات[٧٥]. وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا الاستنكار لا يتناسب مع نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه موقع (لها أون لاين) في نيسان ٢٠٠٥ حول موقف السعوديات من المشاركة في الحياة السياسية، والذي جاءت نتائجه كالآتي: (٤٦,١%) من المشاركات يرفضن رفضاً قاطعاً أي مشاركة سياسية للمرأة، بينما ارتأت (٣٦,٢%) أن تكون المشاركة بضوابط، في حين أيدت (١٧,٧%) فقط أن تكون المشاركة السياسية للمرأة مطلقة[٧٦]. وفي هذا اشارة واضحة الى موقف شريحة واسعة من النساء من مسألة إقحام المرأة في الحياة السياسية.

ثانياً: المرأة الخليجية والمناصب القيادية:

شكلت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، ثم أحداث ايلول ٢٠٠١ وتداعياتها منعطفاً كبيراً ومتغيراً بارزاً في مسيرة الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية بشكل عام، والخليج العربي بشكل خاص. أذ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها من الدول الغربية تنظر الى منطقة الخليج العربي ككل، والسعودية على وجه الخصوص، بأنها راعية "الأصولية الاسلامية"، و"مفرخ الإرهاب" نتيجة البيئة الاجتماعية التقليدية المحافظة لهذه المنطقة. ومن هنا، فان قوائم الطلبات الامريكية، الخفية والمعلنة، قد تخطت النظم السياسية

الحاكمة، واتجهت مباشرة نحو المجتمعات العربية، بهدف تعديل وإعادة تشكيل هوية الشعوب العربية، ومحو خصوصيتها الثقافية، لايجاد "شرق أوسط" مختلف يتبنى قيماً وأفكاراً جديدة، هي في مجملها إفرازات الحضارة الغربية. وفي مقدمة هذه القيم يأتي الحديث عن حقوق الأقليات والديمقراطية والتعليم الديني وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وإدماج النساء في عملية التنمية. وهي ما صارت تعرف بقضايا الاصلاح. الى جانب ذلك كان ثمة اجماع من الخبراء والباحثين والسياسيين على أن مشاركة المرأة في الحياة العامة أصبحت ضرورية لتحقيق أهداف النظام السياسي. لذلك شهدت السنوات الأخيرة، وابتداءً من تسعينيات القرن الماضي، انخراط المرأة في مجالات مختلفة، وتبوؤها مراكز قيادية في الوظائف العامة داخل المجتمع الخليجي وخارجه.

ففي الكويت، سعت الحكومة تجاه تمكين المرأة ورفع نسبة تواجدها في المناصب القيادية، ووفقاً لإحصاءات رسمية، بلغ عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية عليا عام ١٩٩٣ (٢٨٥) امرأة. وقد وصل عددهن عام ١٩٩٧ الى (٣١١) امرأة، كما بلغت نسبة النساء على المستوى دون الوزاري (٦,٧%) عام ١٩٩٦، حتى وصلت نسبة تواجدها في المناصب القيادية الى (١١%) عام ٢٠٠٢[٧٧].

فمنذ مطلع التسعينات عُينت الدكتورة (رشا الصباح) مساعداً لرئيس جامعة الكويت. ثم عينت، بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، بمنصب وكيل وزارة التعليم العالي في الكويت. فيما تولت الدكتور (فايزة الخرافي) منصب رئيس جامعة الكويت، كما تولت السيدتان (لطيفة الرجيب وسعاد الرفاعي) منصب وكيل وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية[٧٨]. وفي حزيران عام ١٩٩٨ أصدر الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي عنان) قراراً بتعيين الدبلوماسية الكويتية (مريم العوضي) بمنصب السكرتير العام التنفيذي للمنظمة الاقتصادية لدول غرب آسيا "اسكوا"[٧٩].

وفي نيسان عام ٢٠٠٢ تم تعيين (نبيلة العنجري) وكيلة مساعدة لشؤون السياحة في وزارة الاعلام الكويتية، لتصبح أول كويتية تشغل هذا المنصب. وفي آذار ٢٠٠٣ عُينت (غادة العيسى) كأول امرأة بمنصب مدير عام لشركة المصالح الكويتية للاستثمار المالي، حيث عُد

تعيينها سابقة في الوسط الاقتصادي. وعلى مستوى التمثيل الدبلوماسي عينت (نبيلة الملا) في ٢٠٠٤/١/١٧ منصب سفيرة الكويت في عدة دول اوربية حتى ٢٠٠٤/١/١٧ عندما تولت منصب سفير الكويت الدائم لدى الامم المتحدة[٨٠].

وفي خطوة مهمة عل صعيد السياسة الحكومية الرامية الى تمكين المرأة، تم الإعلان قبل أيام معدودة من زيارة وزيرة الخارجية السابقة (كوندوليزا رايس) للمنطقة، عن تعيين الدكتورة (معصومة المبارك) في منصب وزيرة التخطيط والتنمية الادارية، وذلك في حزيران عام ٢٠٠٥[٨١]. كذلك تم اعتماد (الشيخة الخالد) بدرجة وكيل وزارة بديوان رئيس الوزراء بناءً على مرسوم أميري صدر في ٢٠٠٣/٤/٨. كما رشحت منظمة (الكتاب الأفروآسيوية) السيدة (لطيفة الفهد السالم الصباح) واختارتها سيدة عام ٢٠٠٦[٨٢].

ولم تكن المرأة البحرينية بعيدة عن تلك التطورات، لكنها كانت تعاني من بعض الصعوبات في الوصول الى الوظائف العليا، على الرغم من كونها قد سبقت غيرها من النساء الخليجيات في شتى الممارسات العامة والاجتماعية، ورغم ذلك نجد أن المرأة البحرينية شكلت ما نسبته (١٠%) من أعضاء مجلس الشورى عام ٢٠٠١. ثم ارتفعت النسبة الى (١٥%) عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٦ تم تعيين (١٠) نساء في مجلس الشورى في محاولة لتحسين مشاركة المرأة سياسياً[٨٣]. وعلى المستوى الدولي تم انتخاب الشيخة (هيا بنت راشد آل خليفة) رئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بدءاً من دورة أيلول ٢٠٠٦ لتصبح بذلك ثالث امرأة تتولى هذا المنصب[٨٤].

وحظيت المرأة الإماراتية بدعم كبير من القيادة السياسية، مما أتاح لها فرص كثيرة لتولي مناصب إدارية وسياسية عالية. وشغلت المرأة الإماراتية قسم من الوظائف الفنية مثل الطب والصيدلة والتدريس، وأكثر من (١٤,٧%) من مقاعد أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمارات[٨٥]. وفي عام ٢٠٠٣ تم ضم ثلاث سيدات الى عضوية مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة دبي الذي كان مقتصراً على الرجال فقط. كما بلغ عدد الدبلوماسيات اللاتي يعملن في وزارة الخارجية عام ٢٠٠٤، (٢٣) دبلوماسية[٨٦]. وفي عام ٢٠٠٤ تم تعيين الشيخة (لبنى القاسمي) في منصب وزير الاقتصاد والتخطيط. وفي شباط ٢٠٠٦ عينت (مريم الرومي) وزيراً

للشؤون الاجتماعية[٨٧]. وحصلت الاماراتية (حبيبة المرعشي) على عضوية المجلس الاداري للميثاق العالمي للأمم المتحدة. كما انتخبت الأميرة (هيا بنت الحسين) زوجة حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رئيسة للاتحاد الدولي للفروسية[٨٨].

أما قطر، فقد كانت ضمن أبرز الدول الخليجية اهتماماً بالمرأة. حيث صدرت منذ منتصف التسعينيات العديد من المراسيم الأميرية بتعيين بعض الخريجات في مناصب قيادية عليا لم تكن المرأة القطرية قد بلغتها من قبل. ففي عام ١٩٩٦ تم تعيين أول امرأة قطرية بمنصب وكيل وزارة التعليم. وكذلك بمنصب نائب رئيس جامعة قطر[٨٩].

في تشرين الثاني ٢٠٠٢ عين أمير قطر شقيقته في منصب نائب رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، بدرجة وزير، وهي أول امرأة قطرة تحصل على درجة الوزير. كما أعلن في آيار عام ٢٠٠٣ تعيين (شيخة محمود) وزيرة للتربية والتعليم. وفي آب من العام ذاته أصدر حاكم قطر قراراً بتعيين الدكتورة (شيخة المسند) رئيساً لجامعة قطر، فضلاً عن تعيين عدد من النساء في مناصب قيادية في وزارة التعليم العالي[٩٠].

وفي إطار مماثل، حققت المرأة العُمانية مجموعة من الانجازات، حيث وصلت حصة النساء في الحكومة (أربع وزيرات). فقد اصدر السلطان قابوس في آذار ٢٠٠٣ مرسوماً بتعيين (عائشة بن خلفان السيابية) رئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية بدرجة وزير لتكون أول امرأة عُمانية تصل لهذا المنصب. وتجدر الاشارة الى أنه كان قد تم تعيين أول امرأة كسفيرة لسلطنة عُمان في هولندا في أيلول ١٩٩٩ وهي (خديجة بنت حسن اللواتي). كما تولت (لبوثا بنت سلطان المغيري) منصب رئيس المراكز الاعلامية للامم المتحدة. وتعد أول امرأة عربية تتولى هذا المنصب[٩١]. وفي عام ٢٠٠٤ تم تعيين السيدة (راوية البو سعيدية) وزيرة للتعليم العالي، والسيدة (راجحة بنت عبد الأمير) وزيرة للسياحة، والسيدة (شريفة بنت خلفان اليحيائية) وزيرة للشؤون الاجتماعية[٩٢].

وأخذت المرأة السعودية دورها في الوصول الى المناصب القيادية، خاصة بعد اعلان ولي العهد آنذاك الأمير (عبد الله بن عبد العزيز) في نيسان ١٩٩٩ أن المجال مفتوح للحوار حول قضايا المرأة، وتحريك دورها في المجتمع وفق مبادئ الشريعة الاسلامية وأعراف المجتمع السعودي. وقد وصلت المرأة السعودية للعالمية عندما تم تعيين السيدة (ثريا أحمد عبيد) مديراً تنفيذياً لصندوق السكان التابع للأمم المتحدة في تشرين الأول عام ٢٠٠٠، لتصبح أول امرأة سعودية تشغل منصباً بهذا المستوى[٩٣]. وفي العام ذاته تم تعيين الأميرة

(الجوهرة بنت فهد) وكيلاً مساعداً لشؤون التعليم، وهو أعلى منصب شغلته امرأة في تاريخ المملكة. وفي تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، أعلنت وزارة الخارجية السعودية عن عزمها توظيف (٤٠) امرأة سعودية في أعمال الترجمة والتحليل السياسي والاقتصادي. كما رُشحت الدكتور (سلوى الهزاع) عام ٢٠٠٦ كعضو تنفيذي في المجلس العالمي للعيون، وبذلك تكون أول طبيبة عربية تشغل هذا المنصب. وفي العام ذاته تم تعيين (٦)نساء كمستشارات في مجلس الشورى السعودي لتمثيل المملكة على المستويين العربي والدولي،والاجتماع مع الشخصيات النسائية العضوات في وفود البرلمانات الدولية. فضلاً عن ألاستفادة من خبراتهن في مجالات تخصصاتهن المختلفة[٩٤].

الخاتمة

يعد المجتمع الخليجي من المجتمعات المحافظة، والتي تتميز بقوامة الرجل ومنحه صلاحية اتخاذ القرار في بيئة تحتل فيها المرأة موضعاً أدنى من الرجل. وقد مرّ المجتمع الخليجي بمتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة، منذ اكتشاف النفط، ثم استقلال الأقطار الخليجية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وفي خضم هذا التطور والانتقال شجعت الحكومات الخليجية، وفئات اجتماعية، المرأة على ولوج سوق العمل والاهتمام بتعليمها، ثم اشراكها في العملية السياسية. وازداد الاهتمام بالمرأة وحقوقها السياسية بعد التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي والعالم، والتي تمثلت بحرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، لتشكل عوامل ضاغطة باتجاه تمكين المرأة الخليجية، وحصولها على مكتسبات اجتماعية وسياسية عديدة، أوصلتها الى مراكز سياسية وقيادية متميزة.

وعلى الرغم من المتغيرات الايجابية والانجازات التي حققتها المرأة الخليجية في الحياة السياسية والعامة، الا أن هذه الانجازات ما زالت، من وجهة نظر المراقبين والباحثين في الشأن الخليجي، متواضعة ولم تصل الى الحد المطلوب، وذلك نتيجة تأثير عوامل اجتماعية ودينية وذاتية تتعلق بالمرأة ذاتها. فلا شك أن منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية في منطقة الخليج العربي لها دور مهم ومؤثر على مدى قبول المجتمع لمشاركة المرأة في الحياة العامة

وفي أحيان كثيرة هذه القيم والتقاليد تتلاقى وتفسيرات وتأويلات معينة لأحكام الشريعة الاسلامية، لتشكل قيوداً على قبول المجتمع لنشاط المرأة السياسي. فنسبة كبيرة من المجتمع الخليجي (رجالاً ونساءً) غير مقتنعة بأهمية دور المرأة في الحياة السياسية والعامة، وهذا يفسر المعارضة القوية التي أبدتها القوى الاجتماعية والدينية في المجتمع الخليجي بشأن النشاط السياسي للمرأة.

وكما يبدو أن ثمة يقين شبه تام عند كثير من النساء الناخبات أن الرجل أفضل من يقوم بالعمل السياسي، وأن النساء لا يقدرن على ذلك مهما كُنّ نابغات وكفوءات، باعتبار أن طبيعة المرأة الفسيولوجية ربما لا تؤهلها لمشاق العمل السياسي. لذلك نجد أنه على الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة النساء في التصويت، الا أن غالبية أصواتهن تذهب الى المرشحين من الرجال، فجاءت نتائج الانتخابات مخيبة لآمال المرأة.

وعلى الرغم من سعي النخب الحاكمة في الخليج لاقحام المرأة في العمل السياسي، نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الجديد، من خلال اصدار القوانين التي تمنح المرأة حقوقاً سياسية وقانونية، إلا أن البعض يرى في هذه القوانين أنها لم تكن وليدة حاجة مجتمعية، بل تتعلق بوجود ضغوطات خارجية هي التي أملتها على الأنظمة الحاكمة. لذلك يُنظر الى تلك الإجراءات المتسارعة بوصفها نوعاً من الإجراءات التجميلية المقصود منها التدليل على أن مؤسسة الدولة تتبع نهج الحداثة السياسية، وأنها قفز على الواقع البيئي والاجتماعي لمنطقة الخليج العربي. رغم ذلك يمكن القول أن المجال السياسي الذي اقتحمته المرأة الخليجية في السنوات الأخيرة يعد سمة متميزة للتغيرات التي تشهدها الساحة الخليجية وانفتاح المنطقة على واقع جديد يكون للمرأة الخليجية فيه نصيب مهم ومختلف جذرياً عن واقعها الذي عاشته في مراحل تاريخية سابقة.

الهوامش والتعليقات:

(١) سورة البقرة: الآية ٣٣.

(٢) أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ج٣، دار الكتب العلمية (بيروت، ١٩٩١)، ص٤٦٥.

(٣) علي بن محمد حبيب أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية (بيروت، د.ت)، ص٢٧.

(٤) ينظر: الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، حكم عضوية المرأة في المجالس التشريعية، على الموقع: www.said.net/books ؛ عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، مكتبة المنار (الكويت، ١٩٨١)، ص١١٦.

(٥) ينظر: علي جمعة محمد، المراة في الحضارة الإسلامية بين نصوص وتراث الفقه والواقع المعيش، دار الإسلام (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ص١٠-١١.

(٦) سورة النساء، الآية ١٢٤.

(٧) للتفاصيل ينظر: عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع، دار الفكر العربي (القاهرة ١٩٩٩)، ص ص٣٢ وما بعده.

(٨) رحيل غرايبة، الحركة الإسلامية وحقوق المرأة، مقال منشور على جريدة الرأي الإلكترونية على الموقع: www.alrai.com.

(٩) ينظر: مجلس محمد عبد القادر أبو فارس، حقوق المرأة المدنية والسياسية في الإسلام، دار الفرقان (عمان ٢٠٠٠)، ص ص٩٧-٩٨.

(١٠) محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، الآداب الشرعية والمنح المرضية، ج١، عالم الكتب، (بيروت ١٩٨٠)، ص ١٥٤.

(١١) نظمي خليل أبو العطا، التمكين السياسي للمرأة في الشريعة الإسلامية، أخبار الخليج على الموقع: www.nazme.net.

(١٢) للتفاصيل ينظر: جمال محمد فقي رسول الباجوري، المرأة في الفكر الإسلامي، ج٢، دار الكتب للطباعة والنشر (جامعة الموصل ١٩٨٦)، ص١٥٣.

(١٣) ينظر: أسماء محمد أحمد زيادة، دور المرأة السياسي في عهد النبي والخلفاء الراشدين، دار السلام (القاهرة ٢٠٠١)، ص ص٢٣٠-٢٣٥.

(١٤) للتفاصيل عن هذه الحادثة ينظر: محمد، المرأة في الحضارة الإسلامية، مصدر سابق، ص ص٨٣-٨٧.

(١٥) علي بن بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث (القاهرة ١٩٨٧)، ص٢١٢.

(١٦)بشار حسن يوسف، "المرأة في فكر الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي "، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد السابع، العدد الثالث، حزيران، ٢٠٠٨،، ص ص٨-٩.

(١٧) ينظر: أبو العطا، التمكين السياسي للمرأة، مصدر سابق.

(١٨) للتفاصيل ينظر: سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة وتحديات العولمة، مكتبة العبيكان، (الرياض ٢٠٠٣)، ص ص٨٠-٨٧ ؛ أحمد صالح جرادات، حقوق المرأة في الإسلام، وزارة الثقافة الأردنية (عمان ٢٠٠٠)، ص ص١٢٣-١٢٩.

(١٩) ينظر: البوطي، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، مصدر سابق، ص ص٧٥ وما بعدها ؛ عبد الرحمن عمر بكري الخطيب، الحجاب. حقوق المرأة التي انتقصها بعض المسلمين، دار الكنوز (دمشق ٢٠٠٤)، ص ص١٨٨-١٩٧.

(٢٠) ينظر: مصطفى السباعي، المرأة بين الفقع والقانون، مطبعة جامع دمشق، دمشق ١٩٦٣.

(٢١) للتفاصيل عن موقف الفقهاء القدامة والمحدثين من المشاركة السياسية للمرأة ينظر: إيمان رمزي خميس بدران، دور المرأة السياسي في الإسلام "دراسة مقارنة"، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا (جامعة النجاح ٢٠٠٦) متوفرة في مكتبة الجامعة الأردنية.

(٢٢) للتفاصيل عن موقف الحركات الإسلامية المعاصرة من النشاط السياسي للمرأة ينظر: يوسف،المصدر السابق، ص ص١٥-٢٠ ؛ مقال لساجد العبدلي، نائب رئيس الحركة السلفية في الكويت، منشور في موقع بوابة العرب على الرابط: www.arbgate.com.

(٢٣) للتفاصيل ينظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية. قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ص١٨-٢٨ ؛ ابتسام الكتبي، العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، ندوة المرأة والمشاركة السياسية، شبكة ألم الامارات على الموقع: www.alamuae.com.

(٢٤) ابراهيم المليفي، "مؤسسات المجتمع المدني في الكويت"، مجلة العربي، الكويت، العدد (٤٩٥)، ٢٠٠٠، ص ص ٤١-٤٢.

(٢٥) زكريا عبد الجواد، "المرأة الكويتية ناخبة ونائبة"، مجلة العربي، الكويت، العدد (٤٨٩)، اغسطس ١٩٩٩، ص ص ١٠٠-١٠١.

(٢٦) نورية السوداني، المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية: ١٩٧١-١٩٨٢، مطابع دار السياسة الكويتية (الكويت ١٩٨٣)، ص ٩٥.

(٢٧) للتفاصيل ينظر: نعيمة نصيب، "المرأة العربية ومواقع صنع القرار السياسي"، مجلة شؤون خليجية، القاهرة، العدد (٣١)، خيف ٢٠٠٢، ص ٢٨ ؛ عبد الجواد، المرأة الكويتية، مصدر سابق، ص ١٠٦.

(٢٨) ينظر: مارغوت بدران، الجنوسة والاسلام والدولة، النساء الكويتيات في المعركة، ما قبل الغزو الى ما بعد التحرير. في: الاسلام والجنوسة والتغير الاجتماعي، تحرير إيفون يزبك حداد، جون ل. اسبوزيتو، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع (عمان، ٢٠٠٣)، ص ٣٦٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ص ٣٧٢-٣٧٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٨٠.

(٣٢) اتفاقية السيداو، أو القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩. وبدأ تنفيذها عام ١٩٨١، ثم شكلت لجنة القضاء والتمييز ضد المرأة لمراقبة تنفيذ الدول الاعضاء لبنود الاتفاقية. ينظر: رفيعة سليم محمود، التعليم في البحرين، مكتب التربية العربي لدول الخليج (الرياض، ١٩٨٧)، ص ٧٧.

(٣٣) كانت الكويت أول الدول الخليجية التي وقعت على الاتفاقية، تبعتها المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٠، ثم البحرين عام ٢٠٠٢، والامارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٤.

(٣٤) ينظر: مهدي حسانين، فشل المرأة الكويتية في الانتخابات... هل هو تكريس لظاهرة خليجية ؟ مقال منشور على الموقع: **www.alhewar.org**.

(٣٥) ابراهيم بشمي، الكويت الواقع والرؤى، فرز الأوراق الديمقراطية، مطابع دار الخليج (الشارقة، ١٩٨٢)، ص ٥١.

(٣٦) للتفاصيل ينظر: منى عباس فضل، نشاط المرأة السياسي في الامارات والبحرين والكويت، صندوق الأمم المتحدة للمرأة، مطبعة الأجيال (عمان، ٢٠٠٨)، ص ٤٤.

(٣٧) ينظر: سماء سليمان، "المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلباً ملحاً"، مجلة شؤون خليجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد (٣٩)، خريف ٢٠٠٤، ص ٧٠.

(٣٨) فاطمة حافظ، تمكين المرأة الخليجية، جدل الداخل والخارج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي، ٢٠٠٨)، ص ٢٥.

(٣٩) ينظر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، ادارة الحكم في الدول العربية، العدد الثاني (الكويت) على الموقع:

www.pagar.org/arabic/govnews/kuwait.html.

(٤٠) ينظر: وكالة الانباء الكويتية (كونا)، المرأة في الانتخابات الكويتية، على الموقع: www.aaramnews.com.

(٤١) فضل، نشاط المرأة السياسي، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٤٢) ينظر: سوسن كريمي، فجوة النوع الاجتماعي بين الشباب: التحديات والسياسات، النموذج البحريني. ضمن ندوة: ادماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية، أبو ظبي، ٢٩-٣١ آذار ٢٠٠٩، ص٥.

(٤٣) الكتبي، العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، المصدر السابق،

(٤٤) ينظر: ورقة عمل حول دور المرأة البحرينية والعربية في التشريع، مركز الدراسات والبحوث في مجلس النواب، مملكة البحرين، على الموقع: www.nuwab.gov.

(٤٥) ينظر: هاني الريس، دور المرأة في الانتفاضة الدستورية ١٩٩٤-١٩٩٦، دار الكنوز (بيروت، ٢٠٠٠)، ص ٦.

(٤٦) ينظر: مي صقلي، النساء والدين في البحرين هوية ناشئة. في: الاسلام والجنوسة، مصدر سابق، ص ٣٢٧.

(٤٧) الريس، دور المرأة البحرينية، المصدر السابق، ص ٧.

(٤٨) ينظر: مركز الدراسات والبحوث في مجلس النواب، المصدر السابق،

(٤٩) سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، مصدر سابق، ص ٧٢.

(٥٠) خالد علي عبد الخالق، المرأة الاماراتية بين التمكين والتهميش، سلسلة كتب المستقبل العربي، (٥٣)، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ١٦٥.

(٥١) سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٥٢) ينظر: سماء سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، الواقع والتحديات واستراتيجيات التفعيل، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٦)، صيف ٢٠٠١، ص ١٦.

(٥٣) ينظر: مركز المرأة بلجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا" على الموقع: www.pscwa.org.Ib

(٥٤) ابتسام الكتبي، واقع الاصلاح السياسي في الامارات وانعكاساته على المرأة على الموقع:

www.alnahdabahwomen.

(٥٥) مطر، واقع المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، المصدر السابق، ص ١٥.

(٥٦) توصف القيادة العمانية بأنها أكثر القيادات الخليجية انفتاحاً ودعماً لتمكين المرأة، ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تعد سلطنة عمان "واحدة من أكثر الدول تقدمية في منطقة الخليج بالنسبة لحقوق المرأة". ينظر: حافظ، تمكين المرأة الخليجية، مصدر سابق، ص ص ٣١-٣٢ ؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وضع المرأة في الدول العربية (عُمان)، على الموقع: **www.gender.poger.org**

(٥٧) سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، الواقع والتحديات، مصدر سابق، ص ١٥، ندوة المرأة الخليجية الى أين، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٥٨) الأنصاري، تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق، ص ص٤٢-٤٥.

(٥٩) ينظر: الكتبي،، المصدر السابق.

(٦٠) سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلباً ملحاً، المصدر السابق، ص ٧٤ ؛ حسانين، فشل المرأة الكويتية في الانتخابات، المصدر السابق.

(٦١) ينظر نص المرسوم على الموقع **www.mmaa.gov.qq.arabic**.

(٦٢) حافظ، تمكين المرأة الخليجية، المصدر السابق، ص ٤٣ ؛ مطر، واقع المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، المصدر السابق.

(٦٣) للتفاصيل ينظر: وضحى علي السويدي، المرأة القطرية والتجربة الديمقراطية. دراسة حالة مقدمة الى ندوة: المرأة والسياسة ودورها في التنمية، جامعة قطر، للفترة من ٢١-٢٣ نيسان، ٢٠٠٢، على الموقع: **www.amanjordan.org**.

(٦٤) ينظر: أيمن السيد عبد الوهاب، "الانتخابات القطرية خطوة على طريق الديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٣٦)، ابريل ١٩٩٩، ص ١٧٤.

(٦٥) سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلباً ملحاً، مصدر سابق، ص ٧٣.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) حافظ، تمكين المرأة الخليجية، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٦٨) ينظر: فريد هاليداي، الأمة والدين في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الاله النعيمي، دار الساقي (بيروت، ٢٠٠٠)، ص ١٧٧.

(٦٩) صلاح أبو زيد، الدولة السعودية والحركات الاسلامية وغير الاسلامية، (د.م، ١٩٩١)، ص ص ٣٦-٣٧.

(٧٠) ينظر: قيادة المرأة للسيارة سقوط لها واهدار لكرامتها، المجلة الاسلامية الالكترونية، على الموقع: www.aldaawah.com.

(٧١) للتفاصيل ينظر: جوزيف أ. كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة غادة حيدر، ط١، دار الساقي (بيروت، ٢٠٠٣)، ص ص ٣٠١-٣٠٦.

(٧٢) الكتبي،، المصدر السابق.

(٧٣) سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية هل أصبحت مطلباً ملحاً، المصدر السابق، ص ٧١.

(٧٤) الكتبي،المصدر سابق ؛ سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، هل اصبحت مطلباً ملحاً، المصدر السابق، ص ص ٧١-٧٢.

(٧٥) ينظر: مركز دراسات أمان، على الموقع: www.amanjordan.org.

(٧٦) للتفاصيل ينظر موقع: www.lahaonline.com.

(٧٧) ينظر: ندوة المرأة الخليجية الى أين، المصدر السابق، ص ٩٣ ؛ عائشة الجبار، الديمقراطية خذلت المرأة الكويتية، مقال منشور على الموقع: www.kowomen.com.

(٧٨) عبد الجواد، المرأة الكويتية ناخبة ونائبة، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٨٠) حسانين، فشل المرأة الكويتية في الانتخابات، المصدر السابق.

(٨١) حافظ، تمكين المرأة الخليجية، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٨٢) المرأة الخليجية وحصاد عام ٢٠٠٦، مركز الدراسات الاستراتيجية، على الموقع:
www.womengateway.com.

(٨٣) ينظر: سكينة العكري، واقع المرأة السياسي في البحرين والخليج، مقال منشور على الموقع:
www.awapp.org.

(٨٤) فضل، نشاط المرأة السياسي، المصدر السابق، ص ص ٤٨-٤٩.

(٨٥) وكالة الانباء الكويتية (كونا)، مصدر سابق ؛ عبد الخالق، المرأة الاماراتية،المصدر السابق، ص ص ١٦٤-١٦٥.

(٨٦) سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٨٧) حافظ، المصدر السابق، ص ص ٤١-٤٢.

(٨٨) المرأة الكويتية وحصاد عام ٢٠٠٦، المصدر السابق.

(٨٩) سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٩٠) ينظر، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٩١) الكتبي، المصدر السابق.

(٩٢) حافظ، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٩٣) سليمان، المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، الواقع والتحديات، المصدر السابق، ص ١٣.

(٩٤) للتفاصيل ينظر: ايمان حسين رحمة الزعابي، المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا (الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦)، ص ص ٨٢-٨٣.

The Active political for women in the Arab Gulf A historical study

Dr. Hashim Abdulrzaq Saleh.
Lecturer\ Colleg of Arts\ University of Mosul

This research deals with The Active political for the women in the Arab gulf before the petroleum discovery and after math ,her suffering of the difficult social and economic circumstances in an absolute man's society in all fields.and the potenital future owing to the tremdendous economic and social changes during the petrouilum era, and its reflection on the education, works and social activities, she has reached to the importent political place in the state.